

دون محاولة ربطها بالواقع السياسي المحلي وبخطط السياسة البريطانية في المنطقة . فما هو التقييم الحقيقي للجانس التشريعية التي تمخضت من القانون الاساسي . وكيف أمكن للامير عبدالله بالتعاون مع بريطانيا احتواء المعارضة الوطنية من خلال تلك التجربة الدستورية المشوهة ؟ وكيف انه كان من شأن المادة ١٧ الخاصة باشراف الادارة البريطانية على منح امتيازات المشاريع تسهيل سيطرة الحركة الصهيونية على تلك المشاريع كما جرى بالامتيازات الممنوحة لشركة كهرباء فلسطين وشركة البوتاس الفلسطينية . ثم المرامي الخطيرة التي حبلتها المادة ١٩ بشأن سريان معاهدات تسليم المجرمين على الاردن لاحكام الطوق حول الثورة في كل من سوريا وفلسطين ... الى غير ذلك من النصوص التي لم تثر فضول الكاتب .

لقد بدا تصور هذا النهج ايضا عندما تعرض المحافظة « للمعضلة الفلسطينية والعلاقات الاردنية البريطانية » فقد جاء هذا الفصل أقصر فصول الكتاب (١٤١ - ١٦٧) على اهمية الدور الذي لعبته بريطانيا عبر النظام الاردني . وانهك الكاتب بعرض تسجيلي مبتور لبعض فصول تلك المساة بأسلوب مدرسي بينما عجز عن ابراز الخطوط العامة والاساسية من خلال تحليل لعلاقة بريطانيا المزدوجة والتزاماتها تجاه الحركة الصهيونية من ناحية وتجاه الامير عبدالله من ناحية أخرى .

في مناسبة أخرى يتعرض الكاتب للحديث عن النزاع الذي ثار حول إمكانية انضمام الاردن الى العراق بعد مقتل الملك عبدالله ويسوق جملة احداث غير مترابطة وغير مفهومة حول زيارة ابو الهدي الى الرياض وعدوله عن موقفه السابق المؤيد للوحدة مع العراق ، وكيف انه تحالف مع كلوب لافشال مساعي الوحدة (ص ١٩٧) - كيف جاء هذا التحول في موقف ابو الهدي ؟ ولماذا وقعت بريطانيا ضد انضمام الاردن الى العراق مع تبنيها لفكرة « الهلال الخصيب » (ص ٢١٣) . هذا ما لم يجب عليه المحافظة واكتفى بعرض جملة مواقف مجزأة دون ان يصل الى معرفة موقف بريطانيا الحقيقية من قضية الوحدة العربية .

(٢) عبد الكاتب الى تسجيل الاقتباسات وعرضها كما هي بصيغتها الاصلية نفسها دون وضعها ضمن اقواس خاصة فظهرت كأنها جزء من صياغته وبنات افكاره وادى ذلك بالتالي الى

وجود تمايز ظاهر بين فقرات الكتاب في اللغة والاسلوب وطريقة التفكير . والى تبني الكاتب لهجة المستشرقين احيانا البعيدة عن فهم حقائق الامور بل والى تبني آراء معادية ومضللة تعبر عن وجهة نظر اصحابها احيانا أخرى . فالمحافظة يرى في ذلك الموقف الوطني ضد محاولة ربط المنطقة بسياسة الدفاع الغربي بعد طرح حلف بغداد « قضية منافسة على زعامة العرب بين مصر والعراق » كما ارتأت اذاعة هيئة الاذاعة البريطانية التي استند الكاتب الى احد تعليقاتها (ص ٢٢١) . وفي موطن آخر اتجر المحافظة الى تبرير محاولة انضمام الاردن الى الحلف وذلك بعد ان ساق هنا وعلى مدى نصف صفحة آراء هزاع المجالي بحرفيتها كما اوردها في مذكراته (هزاع المجالي ص ١٥٣ - ١٥٥) . ويعود ليبيدي سخطه واسفه لعدم انضمام الاردن للحلف حين ينقل هنا رأيا لهزاع المجالي فيقول : « ان الحكومة الاردنية قد وقعت في خطأ فادح لعدم تشكيلها وفدا رسميا للتفاوض مع الوفد البريطاني ، ودعوتها الجنرال تمبرلر ، فانتقلت بذلك الصفة السرية للمفاوضات وانتقلت تفاصيلها الى الشارع وانتشرت الشائعات حول التنازلات الاردنية مخاطر الانضمام للحلف » (ص ٢٢٤) . وينقل الكاتب اقتباسا مبتورا على ما يبدو عند حديثه عن نتائج انتخابات ١٩٥٦ فلا يفسر لنا كيف جاءت نتائج الانتخابات « باعثة على الدهشة » (ص ٢٥٢) . وفي موطن آخر يبدو الكاتب متطوعا للحديث عن جزايا التحالف الاردني - البريطاني فيقول : « تكن اهمية هذا التحالف في المعونة المالية المقدمة للجيش الاردني ، وفي حماية الاراضي الاردنية من اي عدوان خارجي والواقع ان هذا التحالف قد جنب الاردن الاحتلال الاسرائيلي لاراضيه وضمن له سلامة حدوده الطويلة مع اسرائيل ، وبانتهاء معاهدة ١٩٤٨ زالت هذه الضمانات وأصبحت الحدود الاردنية مع اسرائيل عرضة للهجوم وغدت التزامات بريطانيا تجاه اي نزاع مسلح بيد العرب واسرائيل . او بين الاردن واسرائيل مقتصرة على مضمون البيان الثلاثي الصادر في ٢٥ ايار ١٩٥٠ وميثاق الأمم المتحدة » (ص ٢٧٠ ، ٢٧١) . قد تكون مغالين اذا قلنا ان هذا هو رأي الكاتب الا انه بدا كذلك بعد عرض المحافظة حرفيا ما قاله احد النواب البريطانيين على ما يبدو داخل احد الجلسات البريطانية .

لقد انتقد الكاتب الخلفية العلمية ووقع لذلك

دون محاولة ربطها بالواقع السياسي المحلي وبخطط السياسة البريطانية في المنطقة . فما هو التقييم الحقيقي للجانس التشريعية التي تمخضت من القانون الاساسي . وكيف أمكن للامير عبدالله بالتعاون مع بريطانيا احتواء المعارضة الوطنية من خلال تلك التجربة الدستورية المشوهة ؟ وكيف انه كان من شأن المادة ١٧ الخاصة باشراف الادارة البريطانية على منح امتيازات المشاريع تسهيل سيطرة الحركة الصهيونية على تلك المشاريع كما جرى بالامتيازات الممنوحة لشركة كهرباء فلسطين وشركة البوتاس الفلسطينية . ثم المرامي الخطيرة التي حبلتها المادة ١٩ بشأن سريان معاهدات تسليم المجرمين على الاردن لاحكام الطوق حول الثورة في كل من سوريا وفلسطين ... الى غير ذلك من النصوص التي لم تثر فضول الكاتب .

لقد بدا تصور هذا النهج ايضا عندما تعرض المحافظة « للمعضلة الفلسطينية والعلاقات الاردنية البريطانية » فقد جاء هذا الفصل أقصر فصول الكتاب (١٤١ - ١٦٧) على اهمية الدور الذي لعبته بريطانيا عبر النظام الاردني . وانهك الكاتب بعرض تسجيلي مبتور لبعض فصول تلك المساة بأسلوب مدرسي بينما عجز عن ابراز الخطوط العامة والاساسية من خلال تحليل لعلاقة بريطانيا المزدوجة والتزاماتها تجاه الحركة الصهيونية من ناحية وتجاه الامير عبدالله من ناحية أخرى .

في مناسبة أخرى يتعرض الكاتب للحديث عن النزاع الذي ثار حول إمكانية انضمام الاردن الى العراق بعد مقتل الملك عبدالله ويسوق جملة احداث غير مترابطة وغير مفهومة حول زيارة ابو الهدي الى الرياض وعدوله عن موقفه السابق المؤيد للوحدة مع العراق ، وكيف انه تحالف مع كلوب لافشال مساعي الوحدة (ص ١٩٧) - كيف جاء هذا التحول في موقف ابو الهدي ؟ ولماذا وقعت بريطانيا ضد انضمام الاردن الى العراق مع تبنيها لفكرة « الهلال الخصيب » (ص ٢١٣) . هذا ما لم يجب عليه المحافظة واكتفى بعرض جملة مواقف مجزأة دون ان يصل الى معرفة موقف بريطانيا الحقيقية من قضية الوحدة العربية .

(٢) عبد الكاتب الى تسجيل الاقتباسات وعرضها كما هي بصيغتها الاصلية نفسها دون وضعها ضمن اقواس خاصة فظهرت كأنها جزء من صياغته وبنات افكاره وادى ذلك بالتالي الى